مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

مَا اللائكيةُ؟ تاريخُ الفَهم الفرنسي للعلمانية وعلاقتها بقضية المسلمين الفرنسيين

فيصل عبد الله أبو الحسن
باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

فبراير ٢٠٢١م

في الجدل الأخير حول الإسلام في فرنسا، وكذلك في نهج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بعد خطابه في أكتوبر ٢٠٢٠م حولَ «مكافحة الانفصالية»[1]، ودعوات حكومته لتعزيز القوانين الأمنية للسيطرة على ثقافة المساجد، بعد قطع رأس مدرس المدرسة الثانوية صموئيل باتي في الشهر نفسه ـ شاهدنا إجماع الرئيس الفرنسي وأنصاره على الحاجة إلى «القِيَم الجمهورية» في الإسلام الفرنسي، وهي احترام «اللائكية»؛ والتي يُنظر إليها في الغالب على أنها الترجمة الفرنسية لكلمة «العلمانية». يسعى هذا التعليق لتوضيح مفهوم العلمانية، سواء في التاريخ الفرنسي بشكل عام أو تجاه الإسلام في التاريخ الفرنسي بشكل خاص.

وغالباً ما يستحضر الرؤساء الفرنسيون مفهوم اللائكية -والذي يُفترض في الغالب أنه مفهوم إيجابي- لحشد الدعم عبرَ الطيف السياسي عند مناقشة «الإسلام» أو «التطرف» أو «الاندماج الاجتماعي»، أو أي شيء يتعلق بأبناء المهاجرين من شمال وغرب إفريقيا في منتصف القرن العشرين. وقد جاءت فكرة أن «اللائكية» هي ببساطة الترجمة الفرنسية لكلمة «العلمانية»، وأن العلمانية واللائكية هما الشيءُ نفسه - من خلال السياسيين الفرنسيين والمؤرخين الجامعيين (الذين هم،

(1) President Emmanuel Macron, "Fight Against Separatism – The Republic in Action," French Ministry of Europe and Foreign Affairs, October 2020, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/coming-to-france/france-facts/secularism-and-religiousfreedom-in-france-63815/article/fight-against-separatism-the-republic-in-action-speech-by-emmanuel-macron.

في فرنسا، هم موظفون مدنيون يخدمون في دور تأسيسي في تصميم وصيانة مناهج التعليم الوطني الفرنسي.). وهناك تجاهل للباحثين الأكاديميين ولمقالات الرأي والمناقشات الإعلامية التي تنتقد هذا الفهم في فرنسا، ويُشار إلى رأيهم بأنه فهم أجنبي أو أمريكي، ناتج عن جهل بخصوصيات التاريخ الفرنسي، أو غير قابل للتطبيق في السياق الفرنسي المعاصر الخاص أو الاستثنائي. وقد صرَّح الرئيسُ ماكرون -شأنُه شأن أسلافه في كلٍّ من الرئاسة ورئاسة الوزراء- بهذا الوصف مؤخراً في مقابلة مع الصحفي في نيويورك تايمز بن سميث، في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠م، بعنوان «الرئيس في مواجهة وسائل الإعلام الأمريكية»، وفيها قال ماكرون:

> «... إن وسائل الإعلام الأجنبية فشلت في فهم اللائكية، والتي تُترجم على أنها «العلمانية»؛ والتي تعني الفصل الفعّال بين الكنيسة والدولة، والذي يعود تاريخه إلى أوائل القرن العشرين، عندما انتزعَت الدولة السيطرةَ على النظام المدرسي من الكنيسة الكاثوليكية»[٢].

ولا يُوجَّهُ هذا الانتقاد إلى الكُتّاب الأمريكيين والناطقين باللغة الإنجليزية فحسب، بل يُوجَّهُ للمواطنين الفرنسيين الذين ينخرطون في مثل هذه الانتقادات، ويُقال إنهم واقعون تحتَ تأثير ما يُسَمَّى بالنماذج الأنجلو أمريكية للتعددية الثقافية (على عكس نماذج الاستيعاب الثقافي الفرنسية)[٣]. ومن ثمَّ، غالباً ما يبدو أن هناك مسارَيْن مختلفين للنقاشات مع هيئتين مختلفتين، لكلٍّ منهما مجموعةٌ مختلفة من الأبحاث والمزاعم، ويتحدث كلٌّ منهما عن مشكلات مختلفة، ويُقدِّم حلولاً مختلفة.

اللائكية والعلمانية ليستا متساويتَيْن

كلمة «*laïcité*» (اللائكية) مشتقة من مفهوم «*laity*» (عامة الناس)، الذي يشير إلى أفراد ليسوا رجالَ دين في المسيحية. والكلمة نفسها مشتقة من الكلمة اليونانية «*laikos*»، والتي تعني «من الشعب» أو «عامة الناس». ولتشَكُّل مفهوم مصطلح «عامة الناس» تاريخٌ ثريٌّ وطويل في الكاثوليكية والأرثوذكسية الرومانية في المسيحية. من ناحية أخرى، فإن كلمة «*Secular*» (علماني) مشتقة من عبارة يونانية تُرجمت إلى اللاتينية في السنوات الأولى للمسيحية، واستُخدمت للإشارة إلى مفهوم الزمن؛ وهو زمن كان يُعتقد أن الله موجود خارجَ نطاقه، فالبشريةُ وُجدت في الزمن ومرت عليها عصورٌ مختلفة، لكن الإله في المسيحية ليس كذلك. ويُعَدُّ تكييف فكرة الزمن الموجود على الأرض بصفة منفصلة عن الخلود الإلهي لوصف شيء خارج الدين أو السلطة الدينية -أي العلمانية بمفهومها المعاصر- اختراعاً حديثاً نسبيّاً. وقد صاغه كاتبٌ إنكليزي بروتستانتي في القرن التاسع عشر لوصف التقدم والتفوق اليومي للسلطة غير الدينية في تنظيم وضبط المجتمع[٤].

---

(2) "The President vs. the American Media," New York Times, November 15, 2020, https://www.nytimes.com/2020/11/15/business/media/macron-france-terrorism-american-islam.html.

(٣) إن الفكرة العامة التي تنظر للتعددية الثقافية الأنجلو أمريكية على أنها معارِضةٌ تمامًا للاستيعاب الثقافي الفرنسي أو مضادّةٌ له، ليست واقعيةً، بل هي نتيجة لانخراط المؤرخين القوميين للإمبراطورية بأسلوب غير نقدي مع الصور النمطية الوطنية المُفتَرضة للإمبراطورية، واستمرت هذه الفكرةُ للأسف في كثير من النقاشات المعاصرة حولَ السياسة والمجتمعات. وللاطلاع على نقد للنظرة الفرنسية للمملكة المتحدة وأمريكا على أنهما اصطفافٌ «أنجلو سكسوني» معارِضٌ لفرنسا، انظر:
Emile Chabal, "Les Anglo-Saxons: Not just American or British, the Anglo-Saxon is a mirror to Frenchness: the country's alter-ego and most feared enemy," *Aeon*, 2017, https://aeon.co/essays/the-anglo-saxon-is-not-american-or-british-buta-french-alter-ego.

(4) Bryan S. Taylor, Religion and Modern Society: Citizenship, Secularisation, and the State, (Cambridge: Cambridge University Press, 2011).

وتستلزم فكرةُ فصل السلطة الدينية عن سلطة الدولةَ مبدأ كون أن السلطة الدينية وسلطة الدولة أو الحكومة يُمكن اعتبارُها مجالاتٍ منفصلةً؛ وهذا يختلف عن الممارسات الفعلية التي تفصل السلطات المختصة إلى مجالات مختلفة لضبط وحكم المجتمع. وبالمعنى الأخير، تصوَّرَت المجتمعاتُ عبرَ الزمن طُرُقاً لتفويض القواعد التي يجب على الناس في مجتمعٍ ما أن يتصرفوا ويعيشوا حياتهم وفقاً لها؛ على سبيل المثال، «القانون» في المجتمعات الإسلامية. ومع ذلك، فإن تصور هذَيْن النموذجَيْن والتمييز التام بينهما بوصفهما نموذجَيْن منفصلَيْن، ومتعارضين بالتبعية، هو فكرة حديثة ذاتُ أصول في التقاليد المسيحية الأوروبية، التي أصبحت عالميةً في اللغة والمفاهيم من خلال التوسُّع الأوروبي على مدى القرون الخمسة الماضية.

أدَّى الإصلاحُ البروتستانتي في التاريخ المسيحي لأوروبا الغربية، والثورة الفرنسية، والأحداثُ التاريخية اللاحقة، إلى تصوُّرات معينة للطريقة التي أدَّى بها هذا الثنائيُّ المُنفصِل والمتعارضُ لمصدر السلطة -سواءٌ كان دينيّاً أو علمانيّاً- إلى اختلاف في الفَهم. وسنركز في هذا التعليق على فكرة اللائكية في السياق الفرنسي. خلالَ حكم أغلبية ساحقة من السكان الكاثوليك الرومان، حتى استيطان الجزائر واستعمارها في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، عكَس الفَهم الفرنسي للعلمانية -الذي يُطلق عليه اللائكية- هذا التراثَ الروماني الكاثوليكي، والفَهم الفرنسي المتبلور للسلطة والحكم، قبلَ وقت طويل من وصول أعداد كبيرة من المسلمين رعايا الدولة الفرنسية بعدَ استعمار الجزائر. وفي انعكاس لهذا التراث الروماني الكاثوليكي، تصوَّر المفكرون الفرنسيون الفصلَ بين السلطة الدنيوية والإلهية لا بوصفه حرية في الفكر الديني (كما في التجربة البريطانية البروتستانتية، حين سعَت طوائفُ بروتستانتية متعددة إلى الحرية في ممارسة المسيحية البروتستانتية وفقاً لفَهم طائفتهم)، ولكن بالأحرى بوصفه تحرُّراً من الدين[٥] - أي تحرُّر عوام الناس من سلطة رجال الدين ورهبانيات الكنيسة، ممَّا كان له سيطرة على التعليم العام حتى بعدَ الثورة الفرنسية وصولاً إلى قوانين جول فيري لعام ١٨٨٢م، والتي أزالت تماماً سلطة الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في فرنسا على التعليم العام. جاء التخلُّص النهائي والكامل من السلطة التي فرضَتها الدولةُ للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في مواقفَ معينة بموجب القانون الفرنسي لعام ١٩٠٥م، بشأن الفصل بين الكنائس والدولة؛ والذي يُعتبر العمودَ الفقري للَّائكية الفرنسية المعاصرة.

اللَّائكية والإسلامُ في التاريخ الفرنسي

لم يقتصر الحكمُ الفرنسي للجزائر من عام ١٨٣٠م إلى عام ١٩٦٢م على السيطرة على أراضيها وتجارتها وثرواتها الطبيعية فحسب، بل شمل أيضاً الاستيطانَ على نطاق واسع للأوروبيين، وتجنيس اليهود الجزائريين بالجنسية الفرنسية كذلك، واعتبار الساحل الجزائري ثلاثَ أقاليم أو مقاطعات تابعة للدولة الفرنسية نفسها. وعلى عكس اليهود الجزائريين، لم يُمنح المسلمون الجزائريون المواطنةَ التلقائية؛ وكان مسوّغ ذلك عند المُشرِّعين الفرنسيين في ذلك الوقت أن تمسُّكَ المسلمين بالشريعة الإسلامية. بعيداً عن ترك حكم المسلمين للقُضاة المسلمين وفقاً لهذا الموقف المزعوم، فإن الواقعَ أنه على مدار الحكم الفرنسي في الجزائر، أصبحَت الدولةُ الفرنسية على نحوٍ متزايد تُدير وتراقب المحاكمَ الشرعية الإسلامية (التي كانت تُعتبر محاكمَ تابعةً للدولة الفرنسية تختص بتولي الفصل في الشؤون الخاصة بالمسلمين)، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل بدأت الدولةُ الفرنسية نفسُها تدرس وتُبَيِّن طريقةَ تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية.

(5) Michel Morineau, "La laïcité, un système juridique ou une idéologie," in Quelle éducation face au radicalisme religieux?, ed. Dounia Bouzar, (Paris: Dunod, 2006).

وطيلةَ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين -في الوقت نفسه الذي كانت فيه الدولة الفرنسية في أوروبا تفصل بوتيرة متنامية سلطتَها عن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وتجعل الكلمة العليا للقانون العلماني الفرنسي- بدأت الدولةُ الفرنسية في الجزائر تفرض فرضاً متزايداً بالشريعة الإسلامية؛ لإحكام السيطرة على السُّكّان المسلمين، وكذلك لحرمانهم من الجنسية الفرنسية؛ فكان الجزائريون المسلمون من رعايا الدولة الفرنسية وليسوا من مواطنيها؛ لذلك لم تُسمع أصواتُ الإصلاحيين المسلمين الذين طالبوا بتطبيق «قانون ١٩٠٥م الخاص بفصل الكنائس عن الدولة» على الإسلام في الجزائر الفرنسية؛ خوفاً من فقدان الدولة الفرنسية سيطرتها الاستعمارية على المسلمين. يُضاف إلى ذلك أن فصل الدين عن الدولة أدَّى إلى منح المواطنين الذكور المسيحيين واليهود حقَّ التصويت (لم تحصل النساء على حق التصويت في فرنسا إلّا بعد الحرب العالمية الثانية). ومن ثمَّ، كان من شأن فصل سيطرة الدولة على الإسلام أن يُصبحَ الرجالُ المسلمون الجزائريون مواطنين لهم حقُّ التصويت، ويختلَّ توازن القوى الاستعماري الذي حافظ على التفوُّق الأوروبي والسيطرة على الجزائر الفرنسية ذات الأغلبية المسلمة.

حتى السنوات الأخيرة من الحكم الفرنسي للجزائر، حرصَت الدولةُ الفرنسية على ألَّا يتمكن المسلمون من أن يحصلوا على المواطنة عموماً، لكن يُمكنهم أن يحصلوا عليها بصورة شديدة الاستثنائية في حالة المِنَح المقدمة من باريس، ولكل حالة على حدةٍ. استمر هذا الموقفُ المتمثل في تصوُّر المسلمين على أنهم كتلةٌ مُتَّحدة، قِيَمها لا تتوافق مع فرنسا والقانون الفرنسي، إلى ما بعد استقلال الجزائر وما بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية، ولا يزال يُشَكِّلُ فهمَ السياسيين الفرنسيين غير المسلمين لمسلمي فرنسا اليوم.

مواطَنة المسلمين في فرنسا المعاصرة

شهدت الدراساتُ التي تستكشف الممارسات الفرنسية الإسلامية للمواطنة طفرةً في علم الاجتماع والعلوم السياسية الفرنسية من منتصف الثمانينيات حتى أوائل القرن الحادي والعشرين. ويرجع ذلك إلى تجنيس الأطفال المولودين في فرنسا للأجانب بموجب الإصلاحات المختلفة لقانون الجنسية الفرنسي في أعوام ١٩٧٣م و١٩٩٣م و١٩٩٨م، ويرجع كذلك، جزئيّاً، للأوضاع الجيوسياسية في العالَمَيْن العربي والإسلامي وتأثيراتها على أوروبا وخاصة فرنسا[٦]. وعلى الصعيدَيْن الأكاديمي والسياسي، ركَّزَت المناقشاتُ المتعلقة بالمسلمين الفرنسيين إلى حدٍّ كبير على التطرُّف، والاندماج الاجتماعي، والإسلام، والإسلام السياسي، والراديكالية، وأساليب مواجهة هذه الآثار الجانبية السلبية، واستقطاب الخطابات اللّاعنفية. وقد برز عملٌ رائد بوجه خاص خارجَ نموذج الدين والتطرُّف، وهو دراسة اجتماعية لمسارات الأبناء المولودين في فرنسا للمهاجرين المسلمين من شمال إفريقيا خلالَ منتصف القرن العشرين، أجراها الباحثان في علم الاجتماع «كاثرين ويتول دي ويندين» و«ريمي ليفو» في عام ٢٠٠٠م[٧]، وقد تناولت الدراسة ثلاثة أجيال من المسلمين في فرنسا قبلَ القرن الحادي والعشرين:

(١) الجيل الأول من عمّال شمال إفريقيا قبل مسيرات الحقوق المدنية الفرنسية عام ١٩٨٣ ،، الذين رأَوْا في نهاية المطاف الحقَّ في انضمام أُسَرهم للعيش في فرنسا بموجب سياسة «لم شمل الأسرة»؛

(٢) عَقْد الذي تلى مسيرات ١٩٨٣م التي طالبت بالتجنيس ووضع حدٍّ للتمييز وهيمنَت عليه بدرجة كبيرة الجمعياتُ الأهلية ومنظمات الشباب المولودين في فرنسا لآباء مسلمين مهاجرين.

(6) Patrick Weil, Qu'est-ce qu'un français?, (Paris: Éditions Gallimard, 2005).

(7) Catherine Wihtol de Wenden & Remy Leveau, La Beurgeoisie, (Paris: Éditions du CNRS, 2000).

(٣) جيل ثالث يتميز بظهور المنظمات المجتمعية الأخلاقية والاجتماعية والمحلية على الساحة من ١٩٩٠-٢٠٠٠م، إلى كلٍّ من فشل «لحظة التعددية الثقافية» لحركة «بور»، وكذلك للأوضاع الجيوسياسية في أوروبا والشرق الأوسط، والإحياء العالمي للتدين الإسلامي، ونشر النصوص السلفية، التي جلبها بصورة كبيرة إلى فرنسا وسائلُ الإعلام الحديثة، وكذلك المهاجرون الجزائريون أصحابُ الطبقة الوسطى والمِهَنِيُّون الذين فَرُّوا من ويلات الحرب الأهلية في ذلك البلد من ١٩٩٢م حتى ٢٠٠١م[٨].

أمَّا هذه الأجيال، فيبدو أن هناك إشارة إلى الانتماء إلى فرنسا في تطلعات وأهداف الجمعيات المدنية الفرنسية الإسلامية. واصل بعضُ النُّشَطاء والجماعات الإسلامية الفرنسية التعبيرَ عن إحباطاتهم الاجتماعية والاقتصادية والحلول المَرجُوّة، في خطابات استمرت في الإشارة إلى الانتماء إلى فرنسا في تبريراتهم؛ وهو ما وُصِفَ بأنه نداءٌ بالتطبيق المتساوي للقِيَم الجمهورية على جميع المواطنين، بغض النظر عن دينهم، أو مظاهر تديُّنهم[٩].

وتماماً كما حافظ الفرنسيون في الجزائر المستعمرة على السيطرة وفصل المسلمين من خلال إنكار إمكانية تطبيق اللّائكية على المسلمين، فإن الأبحاثَ الاجتماعية الحديثة حولَ الطُّرُق التي تحكُم الدولةُ الفرنسية بها الأديانَ، قد استكشفَت محاولاتِ الدولة الفرنسية لحُكم الإسلام، وما تلاها من رعاية وتطوير طُرُق جديدة لتفكير المسلمين في القضايا الدينية[١٠]، وكذلك لعلاقتهم بالدولة والمجتمع الفرنسي غير المسلم. وقد أظهرَت دراساتٌ أخرى تعزيزَ الدولة من أعلى إلى أسفل، في مؤسسات مثل المستشفيات والمدارس والجيش، للهُوِيّة الإسلامية، وكشفَت عن استمرار النماذج الاستعمارية الموجودة في الطُّرُق التي تُدير بها الدولةُ علاقاتها مع مواطنيها المسلمين[١١]. وباستمرارها في حكم المواطنين المسلمين والتعامل معهم بوصفهم كياناً متحداً ذا قِيَم مزعومة منفصلة عن قِيَم المواطنين الفرنسيين غير المسلمين، فإن الدولة الفرنسية هي التي تواصل إجبارَ المواطنين الفرنسيين الذين يُمارسون الإسلام، أو المنحدرين من آباء مسلمين، على الانحصار في تصنيف «مسلم»[١٢]، من خلال «إدارةٍ انتزاعيّةٍ لمجموعة من الأشخاص بناءً على شعور مُدرَك بالأصول المشتركة»[١٣].

اتهمَت الردودُ الأخيرةُ للرئيس ماكرون وأنصارِه من السياسيين وأكاديميِّي الجامعات الوطنية، الأكاديميين والنُّقّادَ في الخارج بعدم فَهم الشكل الخاص للعلمانية الفرنسية التي يُروجون لها[١٤]. وبينما سيُركِّزُ تعليقٌ مستقبلي للمؤلف على تطوُّر اللائكية في فرنسا منذ استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢م فيما يتعلَّق بالمسلمين في فرنسا، وكذلك المسلمين الفرنسيين، فإن هذا التعليقَ يختتم باقتراحٍ يدعم المزيدَ من التحليل للمفاهيم الفرنسية للّائكية؛ من داخل التاريخ الفرنسي نفسه، ودونَ الحاجة إلى النظر إلى ما يُسمَّى النموذج البريطاني أو الأمريكي أو الخارجي. من خلال ذلك، فإننا لا نرى «قضية المسلمين الفرنسيين» المعاصرةَ على أنها فشلٌ للمسلمين في الاندماج في المجتمع الفرنسي، بل فشلٌ للمجتمع الفرنسي غير المسلم في فهم تاريخه.

(8) Mohammed Ali Adraoui, Du golfe aux banlieues. Le salafisme mondialisé, (Paris: Presses Universitaires de France, 2013); Wihtol de Wenden & Leveau, La Beurgeoisie.

(9) Catherine Wihtol de Weden, "Urban Riots in France," SAIS Review, 26 (2). 2006.

(10) John Bowen, Can Islam Be French? Pluralism and Pragmatism in a Secularist State, (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009).

(11) Christophe Bertossi, "French "Muslim" Soldiers? Social Change and Pragmatism in a Military Institution," European States and their Muslim Citizens. The Impact of Institutions on Perceptions and Boundaries, ed. John Bowen, Jan Willem Duyvendak, Christophe Bertossi, and Mona Leena Krook, (London: Cambridge University Press, 2013).

(12) Todd Shepard, "Algerian Nationalism, Zionism, and French Laïcité: A History of Ethnoreligious Nationalisms and Decolonization," International Journal of Middle East Studies, vol. 45, (2013): 445-467.

(13) de Wenden & Leveau, La Beurgeoisie.

(14) Ishaan Tharoor, "Macron's liberal double standards," December 2, 2020, The Washington Post, https://www.washingtonpost.com/world/2020/12/02/macron-france-race-press-freedom/

من خلال التركيز على ما يُسَمَّى بـ«الانفصالية»[١٥] من جانب المسلمين الفرنسيين، بتشجيعٍ من مجموعات خارجية يُفترض غالباً أنها موجودة في الخليج العربي[١٦]، لا تتجاهلُ الدولةُ الفرنسية دورَها في التفريق بين المواطنين الفرنسيين غير المسلمين والمسلمين فحسب، بل إنها تتجاهل أيضاً الحلولَ التي يجب أن تتقدَّم بها. القضية ليست قضية فشل المسلمين الفرنسيين في الالتزام باللَّائكية، بل هي تتعلَّقُ بفشل الدولة الفرنسية نفسِها في تنفيذ السياسات اللَّائكية بأسلوبٍ متساوٍ عبرَ المجتمع، ومعالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي يُواجهها المسلمون الفرنسيون نتيجةَ التمييز الذي تفرضُه الدولةُ.

(15) President Emmanuel Macron, "Fight Against Separatism – The Republic in Action," French Ministry of Europe and Foreign Affairs, October 2020, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/coming-to-france/france-facts/secularism-and-religiousfreedom-in-france-63815/article/fight-against-separatism-the-republic-in-action-speech-by-emmanuel-macron.

(16) Christian Chesnot & Georges Malbrunot, Qatar Papers. Comment l'émirat finance l'Islam de France et d'Europe, (Neuilly-sur-Seine: Éditions Michel Lafon, 2019).